الانتخـــابات ضـــــرورة

عبده محمد ردمان#

يتجلى الموقف العام لبلادنا من الانتخابات النيابية بأنها ضرورة حتمية خاصة وان الذين راهنوا في الماضي على تأجيل الانتخابات لمدة سنتين ماهي إلا بمثابة تهيئة للشارع اليمني وبالفعل كانوا يبيتون لذلك من خلال صحفهم وقنواتهم الفضائية التي باشرت تلك المهام من اللحظة الاولى، أما اتفاق فبراير والذي كان على ضوئه تأجيل الانتخابات فلم يهتموا بتلك النقاط كأساس للتفاهم ولم يكترثوا بها فقد كانوا يعتبرونها مدخلاً لهم فقط، الأمر الذي انعكس عليهم سلباً، واذا كانوا اليوم يبذرون بذور الفتنة ويزرعون الاشواك في طريق الانتخابات ويحاولون وبطرق شتى تعطيل العملية الانتخابية فإننا نقول لهم إنكم واهمون وان شعبنا قد وعى جيداً تلك الاطروحات واصبحت لاتنطلي عليه كون الانتخابات حقاً دستورياً للشعب ولا يقبل الوصاية عليه من أحد.. ولهذا فقد اصبح لزاماً على المؤتمر الشعبي العام ان يتحمل مسئولياته أمام الشعب اليمني الذي منحه الثقة وان يستجيب لنداء الشعب لنيل حقه الدستوري في اجراء الانتخابات النيابية كضرورة ملحة حتى لاتدخل البلاد في فراغ دستوري، والعملية اليوم أصبحت حقيقة ثابتة بعد صدور قانون الانتخابات وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات ولم يبق على الاخوة في اللقاء المشترك إلا الاستجابة لصوت العقل والاتجاه نحو الانتخابات النيابية وان لايعتمدوا على المزايدات، فلم تعد تنطلي على أحد وماهي الا خزعبلات عفى عليها الدهر.. وبدلاً من تهديداتهم بالنزول الى الشارع لإثارة الفتن والقلاقل والفوضى فعليهم ان كانوا فعلاً يعتمدون على الشارع ان يتوجهوا معه الى الانتخابات لأننا نحن ايضاً سنتجه الى الشارع ولكن الى صناديق الاقتراع، أما أمن البلاد واستقرارها فأعتقد ان مسئوليتها تقع على عاتق الجهات الامنية التي لاشك أنها قادرة على تحمل مسئولياتها في تأمين البلاد وحتى تجرى الانتخابات في أجواء آمنة ومستقرة.

عضو مجلس النواب

هل ستكرر أحزاب المشترك أخطاءها؟!

الدكتور/ علي مطهر العثربي

يبدو أن أحداً لم يتنبه للعلاقة الموضوعية بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك، ولم يُقدِم أحد على التعرف الموضوعي والمحايد في هذا الاتجاه، ويرى البعض أن العلاقة بين هذه الأحزاب والمؤتمر الشعبي العام عدائية، دون أن يدرك أن المؤتمر الشعبي لا يعتبر العلاقة مع اللقاء المشترك علاقة عدائية مطلقاً، ولكنه ينظر اليها بأنها تنافسية برامجية انطلاقاً من إيمانه المطلق بأن الحزبية وسيلة وليست غاية، ويرى المؤتمر أن الاختلاف في وجهات النظر لا يفسد للود قضية، ولا يلغي الاخوة والقرابة والنسب والانتماء ولا يولد الفجور في الاختلاف مطلقاً، بل إن الحوار والحوار الدائم والمستمر هو الوسيلة الازلية لتطور الحياة السياسية والاجتماعية، ومهما بلغت درجة الاختلاف في وجهات النظر لا يمكن أن تؤدي الى القطيعة والعداوة مطلقاً.

إن المؤتمر الشعبي العام نشأ عبر الحوار الذي يحترم كل الآراء ووجهات النظر المختلفة، ويسعى دائماً للإئتلاف وينبذ الاختلاف، وإن حدث الاختلاف إلا أنه لا يمكن أن يقود الى الانتقام من أحد لمجرد الاختلاف معه في وجهات النظر، وهذا ما أثبته المؤتمر منذ نشأته في بداية الثمانينات من القرن الماضي وحتى اللحظة، لأن التسامح والاعتدال والوسطية هي المنهج السليم الذي يسلكه المؤتمر مع كل منافسيه، فلا جور ولا طغيان في المؤتمر الشعبي العام في تعامله مع الغير مهما أساء الآخر، وقد واجهت بعض الاسئلة من طلابي في الجامعة وقدمت لهم نظرة موضوعية وعملية حول تعامل المؤتمر الشعبي العام مع الاحزاب والتنظيمات السياسية في ساحة الفعل الوطني، وقلت لهم القاسم المشترك الذي ينبغي عدم الخروج عليه هو الدستور والقانون والثوابت الدينية والوطنية وأن يكون اليمن فوق الاهواء.

نعم تلك الصورة الحقيقية والموضوعية التي أجدها ويؤمن بها كل المنصفين داخل المؤتمر وخارجه، ولكن بالمقابل ايضاً لم يقدم أحد على التعرف على النظرة من الداخل لأحزاب اللقاء المشترك إزاء الآخرين وإزاء بعضهم البعض.. والذي نعرفه بموضوعية وحيادية أن هذا التكتل لم ينشأ على قواسم مشتركة وطنية تحقق النفع العام للشعب كله، بل نشأ متناحراً ومختلفاً تماماً تسكنه سياسة الانتقام وتحيُّن الفرص للانقضاض على بعضهم البعض بمعنى أن كل واحد منهم يتحين الفرصة للانتقام من أحد مكونات هذا التكتل، وهذا التكتل مشحون بالتناقضات، فإذا كانت نظرة المؤتمر الشعبي العام تجاه تلك الاحزاب لا توجد فيها نظرة الالحاد والكفر ولا نظرة الاقطاعي المستبد، ولا نظرة الباطني الذي يخفي الخطر ويظهر غيره ولا نظرة العلماني ، بل ان المؤتمر مع هذه الاحزاب بموضوعية وعقلانية ولا يكن عداءً لأحد منهم، لأنهم من الشعب ولابد من التعامل معهم مهما كان عنتهم وصلفهم، ومهما كانت آراؤهم مختلفة وغير متفقة فيما بينها داخل ذلك التكتل، لأن المؤتمر ينظر الى الجميع بروح التسامح والاخوة.

إن نظرة اللقاء المشترك للغير كما يفهمها الشارع «من لم يكن معي فهو ضدي»، وبالتالي النظرة العدائية، كما أنها تعتبر الحزبية غاية وربّت أفرادها على هذا النهج الخطير الذي ولّد الاختلاف وعدم الائتلاف، ناهيك عن النظرة العدائية فيما بينها.. فهل ستستفيد تلك الاحزاب وتسعى الى التغيير من سلوكياتها وخطابها السياسي والاعلامي وتؤمن بأن الحزبية وسيلة وليست غاية ثم تقدم على المشاركة في الانتخابات دون تكرار الخطأ؟! نأمل ذلك بإذن الله.

جـاوز الرهانـات الفاشـلة

إقبال علي عبدالله

هناك تفاؤل كبير لدى غالبية أبناء الشعب بأن يكون العام الميلادي الجديد ٢٠١١م ، عاماً يتعزز فيه النهج الديمقراطي الذي خطته بلادنا واختارته طريقاً لا رجعة عنه منذ إعادة تحقيق الوحدة المباركة في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م.. ومصدر هذا التفاؤل تمسك مؤتمرنا الشعبي العام بنهجه وسلوكه منذ تأسيسه في آب (أغسطس) ١٩٨٢م وهو نهج وسلوك تجسد في الحوار والتسامح والتصالح والاعتراف بالآخر.. ولعل التاريخ المعاصر لشعبنا يسجل هذا في مضمون ومبادئ وثيقة «الميثاق الوطني» التي كانت اللبنة الأولى لتأسيس مؤتمرنا وما تضمنه الخطاب التاريخي لمؤسس وقائد هذا التنظيم الرائد فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لحظة التأسيس.

ان شواهد التاريخ على امتداد فترة التأسيس وحتى يومنا هذا وحدها التي ستتحدث للأجيال وتؤكد بأن مؤتمرنا الشعبي العام ظل متمسكاً بنهجه ومبادئه حتى في أصعب الظروف واللحظات التي مر بها الوطن والجميع يتذكر ذلك ولا يستطيع نكرانها حتى من هم على اختلاف فكري وسياسي ومصلحي مع المؤتمر.

أقول إن مناخ التفاؤل لدى غالبية أبناء شعبنا وحتى الاشقاء والاصدقاء بدأ يشع في إصرار مؤتمرنا الشعبي وفي المقدمة فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر على اتساع الصدر أمام تعنت وممارسات أحزاب اللقاء المشترك غير المسؤولة والهادفة الى الانقلاب على الدستور والنظام السياسي الديمقراطي الذي اختاره الشعب بكل إرادته الحرة عبر صناديق الاقتراع.. والخروج المستمر والمتجاوز للأنظمة والقوانين.. هذا الإصرار لا يعني كما فهمه وتخيله للأسف بعض قادة «المشترك» الذين يدارون من الخارج خاصة من قبل أولئك الذين مازالوا يلهثون وراء نزواتهم الشيطانية في معاداة الوطن الموحد الكبير بهدف تنفيذ أجندة استخباراتية هدفها الأول والاخير تقسيم اليمن ليس الى شطرين بل إلى دويلات وفقاً لسياسة خارطة الشرق الأوسط الجديد وهي خارطة استعمارية لن تقبل بها شعوبنا قبل قادتنا..

لست هنا اليوم في صدد الحديث عن تلك السيناريوهات والإملاءات الخارجية التي أجاب عليها شعبنا في كل المراحل من مايو ٩٠م وحتى يوليو ١٩٩٤م والانتصارات المحققة على أرض الواقع في وطن الثاني والعشرين من مايو تحت قيادة مؤتمرنا الشعبي العام.. بل الحديث عن الدعوة الجديدة والقديمة لقيادتنا السياسية بزعامة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح لكل الاحزاب والقوى السياسية وخاصة أحزاب «اللقاء المشترك» الى تجاوز أمراضها وحلمها الاسود في تمزيق الوحدة وأن تكبر بكبر الوطن الذي يتسع لكل الآراء والأفكار البناءة لا الهدامة.. والامتثال لإرادة الشعب في ممارسة حقه الدستوري بإجراء الانتخابات مهما كانت نتائجها لأنها تعبر عن إرادة شعب لا حزب حاكم أو معارض.

هذه الدعوة جاءت ونحن في خضم الاستعدادات للانتخابات البرلمانية وهي امتداد لنهج المؤتمر الشعبي في بناء وطن يحكمه الشعب بنفسه ولا صوت يعلو فوق صوته وكذلك تجنيب الاحزاب التي لا تنظر لمصلحة الوطن أبعد من أنوفها الانزلاق في رهانات محكومة بالفشل لأنها رهانات ضد الوطن والشعب أولاً وأخيراً.

اجتماعـات أصدقـاء اليمـن

قطرة انتماء

أحمد محمد راجح

تنعقد في الرياض بالمملكة العربية السعودية الشقيقة اجتماعات أصدقاء اليمن أوائل العام ٢٠١١م والتي تأتي ضمن سلسلة اجتماعات لمناقشة وتقييم ما تم تنفيذه مما تم ا لاتفاق عليه في الاجتماعات السابقة مع الحكومة اليمنية.. وحمل الحكومة ثقيل كما يعرف القاصي والداني وليس بخافٍ على أحد.

ويتبادر إلى الذهن عندما يأتي ذكر اجتماع أصدقاء اليمن أننا أمام مساعدة كبيرة ستأتي، نستطيع من خلالها أن نقضي على البطالة المتفشية وأن فئة كبيرة من الناس سيمحي عوزها بطرفة عين.. هكذا لدينا الاعتقاد ولا نعرف أن هذه الاجتماعات هي مجرد اجتماعات للتقييم ووضع تصورات وما إلى ذلك- وأرجو أن أكون هنا مخطئاً- غير أنني أقول ان هذه الاجتماعات واللقاءات والمشاورات لا تهمني إلاّ بقدر ما الذي سينتج عنها في الواقع من نتائج، وأنا شخصياً غير متفائل إزاءها كثيراً لأنها لا تحمل للبلاد أية فائدة تذكر على الأقل على المدى القريب، ولا ألوم أصدقاء اليمن على هذا بقدر ما ألوم أنفسنا كيمنيين «سلطة ومعارضة» بالنسبة لمعالجة مشاكلنا التي انعكست سلباً وبشكل مؤذٍ على الجانب الاقتصادي عبر ارتفاع وغلاء للمعيشة على الناس لأن صديقك عندما يأتي لمساعدتك يأتي ليقدم المساعدة لمرة أو مرتين أما أكثر من ذلك فإن هذا الصديق سيضيق بك ذرعاً لأنك تحولت إلى عبء عليه، خاصة مع وجود الأزمة الاقتصادية العالمية التي اجتاحت العالم ومازالت ترخي بظلالها عليه، ولعل كلمة الأخ علي عبدالله صالح كانت أبلغ دلالة حينما قال: «لا تعطونا مساعدات.. تعالوا أنتم ونفذوا المشاريع لانريد أموالاً تسلم إلينا.. وهذا ما هو مطلوب من أصدقاء اليمن وأعتقد أنهم يعرفونه وهناك مثل صيني يقول: «إذا أردت أن تخدم صديقك لا تقدم له السمك ليأكله وإنما عليك أن تعطيه أدوات الصيد وتعلمه كيف يصطاد فلو ظليت تقدم له السمك ليأكل فإلى متى سيظل معتمداً عليك، وبانتهاء مساعدتك له سينتهي أمره وسيموت جوعاً لكن إذا ما علمته الاعتماد على نفسه فإنه سيعيش، وبالتالي يحمل لك معروف أنك كنت السبب في معيشته طوال حياته».

كل اشين

باكثير

أحمد التميمي

قال لي والدي - رحمه الله - ذات يوم: إن باكثير يقول إذا ثقفت يوماً حضرمياً جاءك آية في النابغين.. فهل أصاب باكثير فيما قال؟

سمعت ورأيت وقرأت صحفاً، مجلات، تلفزيون، نت تصريحات «وعنطزات» لأدباء وكتاب بشرّ بهم باكثير ذات يوم قائلين سيشهد دار السلام لباكثير مهرجاناً شعبياً كبيراً جداً وننتظر وصول مقتنيات باكثير من القاهرة التي اشتراها الشيخ عبدالله بقشان أطال الله في عمره..

تقاطر إلى سيئون الاسبوع الفائت الوزراء والأدباء والشعراء والإعلاميون وكتّاب المقالات والتحقيقات والاخباريون من مواقع النت في بلادنا ومن أقطار الوطن العربي.. وحُرم الكثير من المشاركة في مئوية باكثير من محبيه وعشاقه.

جاءوا جميعاً ليحيوا علماً وإنساناً مؤرخاً وروائياً وقاصاً ولد قبل مائة عام لم ينسه الزمن.. علي أحمد باكثير الخالد في قلوب محبيه بمجده وفكره وعلمه وأدبه وإبداعه الشامل الذي حفلت به الكتب قبل القلوب.

في سيئون الزاهرة العامرة بقلوب ابنائها وشعبها العظيم الذي عاش بينهم وظل قامة سامقة في تاريخ الادب العربي وكوكباً متألقاً في سماء الأدب والابداع.

باكثير فيما قال؟

بوضوح

ابن النيل

ولايزال التراجع مستمراً

تقاس القيمة الحقيقية لما أنجزته الشعوب الحية.. على تعاقب المراحل التاريخية التي عاشتها، على ضوء ما إذا كان بمقدورها إدراك حيثيات تقدمها وازدهارها من عدمه، ذلك ان من لم يتقدم كأنما يتراجع، وهو ما يفرض على كبار المسؤولين والقائمين على شؤون مختلف شعوب العالم ومن بينها نحن.. ضرورة إعادة النظر أولاً بأول أو بين حين وآخر في مجمل ما ينتهجونه من سبل الارتقاء بسوية مجتمعاتهم على كافة الصعد والمستويات وفي شتى مناحي واقعهم الحياتي المعاش، وبحيث تحاكم تجربة هذا الشعب أو ذاك في نهاية المطاف بظروفها هي وليس بظروف غيرها من التجارب الانسانية المماثلة.

وأجدها مناسبة، ونحن نستقبل العام الميلادي الجديد ٢٠١١م لدعوة إنساننا العربي أينما كان..للوقوف على حقيقة ما أنجزته بلاده على مدى عام ميلادي سبق.

ففي سياق متابعتي لما يعرض عادة على شاشات فضائياتنا تحت عنوان «حصاد عام مضى».. لم أجد في واقع حال بلدان أمة العرب ككل ما يمكن اعتباره مؤشراً ملموساً لتحقيق أي مكتسب وطني أو قومي.. باتجاه بلوغ أيّ من أحلام إنسانها المتواضعة والمشروعة، كغيره من سائر بني البشر على اتساع خارطة الكون الذي نعيش بين أرجائه، وليس هذا فحسب.. بل ونجد أن سائر بلدان أمتنا هذه.. غارقة في متاهات التراجع والإنكفاء، بمحض إرادة أنظمة الحكم فيها.

أمافيما يتعلق بقضايانا المصيرية العليا، وفي القلب منها قضية الصراع العربي الصهيوني، فيبدو أننا سنظل بالمقابل ندور في فلك خياراتنا السياسية العقيمة الى أجل غير مسمى كذلك، ما دمنا قد ارتضينا لأنفسنا مهانة التسليم بالعجز دون مبرر.. في مواجهة أعدائنا وأعداء أمتنا.

ولأنه لا يأس مع الحياة ولا حياة مع اليأس.. فإننا نبقى على أمل أن يشهد عامنا الميلادي الجديد هذا.. مقدمات استنهاض هممنا من جديد على الاقل، وبما يكفل تمكيننا على المدى المرئي.. من استعادة عافية امتنا بعد طول غياب، تأكيداً لحقيقة امتلاكها كامل القدرة على تجاوز الصعاب.. مهما تكالبت عليها المحن والشدائد، وكفى ما أضنى عميق دواخلنا..من تداعيات انكساراتنا الوطنية والقومية المتلاحقة، على مدى سنوات طويلة مضت، والى حديثٍ آخر.

زاوية حارة

«مدري»..!

فيصل الصوفي

جميع اليمنيين الأحياء الذين دخلوا المدارس قرأوا في الكتب المدرسية حديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم عن الإيمان وشعبه، وأن إماطة الأذى عن الطريق إحدى شعب الإيمان.. والذين لم يدخلوا المدارس لاشك أنهم سمعوا بذلك من خطيب في مسجد أو رجل دين ذكر ذلك في وسائل الإعلام، إن «إماطة الأذى» قيمة أخلاقية رفيعة في الإسلام حيث رفعها إلى مستوى مكونات الإيمان الذي هو قول وعمل ومعرفة وسلوك.. وهذ القيمة الأخلاقية الرفيعة الشأن من كافة النواحي الاجتماعية والصحية والاقتصادية والثقافية يتم إسقاطها من قائمة القيم الإسلامية في مجتمعنا.. وأكثر من ذلك أن المواطن الذي لا يميط الأذى عن الطريق- كما حثه رسوله صلى الله عليه وآله وسلم- يقوم بما هو عكس ذلك.. يتعمد وضع الأذى في الطريق.. ويؤذي نفسه وغيره من الناس ويؤذي بيئته رغم أنه يعلم أن ليس له مكان آخر غير هذه البيئة.

يتخلصون من القمامة برميها إلى الشارع.. يحفر «بيارة» وسط الشارع ويعرقل السير وعندما تطفح يتركها تعبر الأزقة والحارات ولا يكلف نفسه بـ«شفطها».. وآخر يوقف سيارته وسط الشارع فيعرقل الحركة، وثالث يصنع «مطبات» تتسبب في حوادث وأضرار لسيارات.. ورابع ينصب خيمة عرس وسط الشارع فيمنع العبور، وبعد انتهاء الحفلة يترك كل المخلفات في مكانها.. وخامس يتخلص من مخلفات الجزارة أو البقالة برميها إلى الشارع.. حتى «المخزن» يتخلص من القات و«يذبل» في الشارع.. يجلس في مكان ما في رصيف الشارع «يخزن» ويؤذي المارة ويلوث البيئة، ثم «يتبول» في القارورة التي كان يشرب منها ويرميها إلى الطريق.. يحدثك رجل دين كبير عن فضيلة «إماطة الأذى» عن الطريق، وفي الوقت نفسه يسد الشوارع بكتل خرسانية تمنع الدخول والخروج.

هذه مجرد شواهد أو نماذج نسوقها للفت الانتباه نحو هذا السلوك الخطير الذي يجمع بين القول والفعل المناقض له.. بين معرفة المواطن وإيمانه الديني بأن «إماطة الأذى» شعبة من شعب الإيمان، وبين سلوكه الذي يتجاوز عدم القيام بإماطة الأذى إلى تعمُّد فعل الأذى..

ما سبب الانقلاب الخطير والمدمر لهذه القيمة الأخلاقية وهي قيمة إسلامية خالصة؟ مسلم تعلّم أن رسوله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بإماطة الأذى عن الطريق، ويعتبر هذا الأمر ملزماً له كمسلم، وفي الوقت نفسه يمارس أفعالاً تنقض ذلك كله.. الجواب: «مدري»!

علي عمر الصيعري

حضرموت يا فخامة الرئيس

صبيحة يوم السبت، الفاتح من العام الجديد، استقبلت المكلا- حاضرة حضرموت- رئيسها وراعيها الأمين فخامة الأخ رئيس الجمهورية، رئيس المؤتمر الشعبي العام، علي عبدالله صالح- حفظه الله- استقبلته بالأحضان محبة وعرفاناً لما قدمته أياديه البيضاء لحضرموت وأبنائها، يحدوهم أمل مفعم بالتفاؤل في أن يضع فخامته حداً لمعاناتهم وهمومهم مع إيمانهم بأنهم مهما عانوا وقاسوا منها سيظلون أوفياء لجميله ومعروفه اللذين لاينكرهما إلا جاحد.. ويملي علينا الواجب المهني أن نضع أمام فخامته نماذج لبعض هذه الهموم وتلك المطالب على سبيل المثال وليس الحصر.

- التعويضات: وأعني بها هنا تعويضات المتضررين جراء كارثة الأمطار والسيول.. فمنذ أن وجهتم يا فخامة الرئيس بإعادة إعمار ما تضررت منه حضرموت في أكتوبر ٢٠٠٨م، وتعويض المتضررين، وإنشاء صندوق الاعمار، وإلى يومنا هذا لم ينجز سوى ٢٥٪ من التعمير والتعويض..

سنتان مرتا ولايزال معظم المتضررين يترددون على صناديق الإعمار فيعود معظمهم بخفي حنين، على الرغم من تصريحات القائمين على الإعمار للصحف وتقاريرهم المبالغ فيها.

- معاناة الصيادين: في سواحل حضرموت يعمل في البحر (١٢) ألف صياد يعيلون أسرهم وذويهم من عائدات الصيد التقليدي، وكان البحر زاخراً بالخيرات حيث بلغ الإنتاج السمكي عام ٢٠٠٤م (٨٨) ألف طن وكذا العام الذي تلاه وذلك اثناء وزارة الدكتور علي محمد مجور، بعدها أخذ في التضاؤل حتى وصل نهاية العام ٢٠٠٩م إلى (٣٣) ألف طن فقط، ويعود ذلك إلى تساهل الوزارة ومكاتبها- حالياً- في تنفيذ اللوائح المنظمة لقانون الاصطياد مما فتح المجال أمام بواخر الصيد الاصطناعي وقوارب الاصطياد الساحلي الكبيرة لخرقها وجرفها لمراعي الاسماك وتخريب شباك الصيادين التقليديين، والاصطياد بالشباك التي يبلغ قطرها- أي عينها- (١) سم، بحيث تجرف معها صغار الاسماك وفي مواسم تكاثرها، وهذا محرم في القانون ولائحته، ناهيكم عن اختراقها المتكرر لمسافة الـ(٥) أميال بحرية بمحاذاة الساحل والتي خصصها القانون للصيادين التقليديين، ومما زاد من معاناة الصيادين وجمعياتهم واتحادهم السمكي بحضرموت غياب الاهتمام بالبحوث السمكية وانعدام الجدية من قبل الوزارة ومكاتبها في ايجاد مخرجات بحثية تحدد المخزون السمكي وتراقب التقيد بمواسم الاصطياد، وغياب الرقابة على مراكز الإنزال.

مثال على ذلك، أنه في إجازة عيد الفطر المبارك للعام الماضي أفرغ قارب الصيد «الجزيرة» التابع للشركة التي يحمل اسمها، شحنة من «الحبار» تقدر بـ«٦٠» طناً في ميناء المكلا من دون فتح محضر تفريغ من قبل اللجنة المختصة (حضرموت اليوم- العدد (١٠)- أكتوبر ٢٠١٠م)..ومثال آخر توالي إيواء ميناء «الشحر» لقوارب الصيد الكبيرة خرقاً لقانون الاصطياد التقليدي الذي حدد موانئ الإيواء بالجمهورية وهي ميناء (عدن)، المكلا (خلف)، والصليف بالحديدة، ولم يعد ميناء الشحر واحداً منها (نفس المصدر- العدد (١٩) نوفمبر ٢٠١٠م).

- الأراضي: أقدمت السلطة المحلية مؤخراً على إعفاء كل من المدير العام للعقار بحضرموت الساحل، ومدير العقار بمديرية المكلا من منصبيهما بعد النزول المفاجئ للاستاذ خالد الديني- أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة- وعدد من هيئته الإدارية على تلك المكاتب ليكتشفوا غياب مسئوليها لسنوات، وإدارة اعمالهم بالهاتف مما زاد من معاناة المواطنين طوال تلك المدة واستبشارهم خيراً بتلك الخطوة، ومع ذلك يتطلع المواطنون إلى توجيهات صارمة من فخامة الأخ الرئيس لصرف وثائقهم التي لاتزال في مكاتب العقار بعضها منذ العام ١٩٩٦م، ولايزال المواطنون محرومين من معاملة استماراتهم الجديدة، والبعض لايعرف إلى اليوم موقع «بقعته».

- التهميش: لاتزال الكوادر والكفاءات المبدعة مهمشة إلى يومنا هذا بينما شاخت كراسي ومناصب البعض ولم يشيخوا بدورهم.

- الإعلام: يتساءل أبناء المكلا عن صحيفة (٣٠ نوفمبر) وما إذا كانت قيادة مؤسسة باكثير قادرة على انجاز وتجهيز مطبعتها؟ كما ان الهجوم الشرس على قيادة «إذاعة المكلا» ومديرها الاستاذ سالم الشاحث، ينذر بتسلل إعلام حزب «الإصلاح» للاستحواذ على مفاصل إعلام حضرموت الساحل ابتداءً بهذه الإذاعة ومديرها وقيادتها الكفؤة والمتميزة.. هذا غيض من فيض والبقية تأتي.

s ayari13hotmail.vom

كلام حامض

عبدان دهيس

الانتخابات ماضية..

عقد الأربعاء الماضي اجتماع موسع لقيادات المؤتمر الشعبي العام، حزب الأغلبية، المؤتمر، كرّس للوقوف أمام التعديلات الدستورية، إلى جانب سير التحضيرات الجارية للانتخابات النيابية، ومشاركة المؤتمر فيها، ومدى استعدادات مختلف مكوناته وأعضائه وأنصاره، لإنجاحها من خلال تصدرهم الواعي لهذه المهمة الوطنية، والدور الذي ينبغي أن يضطلعوا به بين أوساط الناخبين وعامة المواطنين ليمارسوا حقهم الدستوري في هذه الانتخابات.. أكان عبر الترشح، أو التصويت والاقتراع!

اجتماع الأربعاء الماضي كان اجتماعاً مهماً للغاية بالنظر إلى طبيعة القضايا التي ناقشها، فهي تتعلق بمصير البلاد وبمستقبل التجربة الديمقراطية، وأهمية الحفاظ عليها، بعد أن حاولت وتحاول المعارضة «المشترك» الالتفاف عليها وتجاوزها، والهروب من عملية الاحتكام لصندوق الاقتراع، وهو الفيصل القانوني لكل الأحزاب والمرشحين المستقلين دون استثناء، وافتعالها للأزمات وتمسكها بقضايا ذات منافع ومصالح حزبية، ليست لها صلة بقضايا الوطن ولا بالانتخابات ولا بغيرها، وهذا ما تجسده مواقفها من الحوار الوطني الذي دعا إليه أكثر من مرة- حزب الأغلبية المؤتمر الشعبي العام- حرصاً منه على الشراكة الوطنية في إدارة البلاد، من خلال الممارسة الديمقراطية وصناديق الاقتراع، إلاّ أنها قد تخلت عن كل الاتفاقات وأدارت ظهرها لها وهي تصرفات لا تخدمها، وستترك آثاراً سلبية لدى أعضائها وأنصارها، وهم يرونها على هذه المواقف غير العقلانية وغير الرشيدة، والتي من غير المستبعد أن تؤدي بهم إلى ترك أحزابهم والخروج من عضويتها والرمي باللوم والمسؤولية في ذلك على قياداتها..!

المؤتمر الشعبي العام من واقع مسؤوليته الوطنية، كحزب أغلبية يقود البلاد، وفي ضوء تعهداته التي تضمنها برنامجه الانتخابي ووفاءً لناخبيه، فإنه لزاماً عليه أن يمضي بالانتخابات في وقتها المحدد، وبما يضمن نجاحها، والباب مفتوح أمام الجميع للمشاركة، وهذا الصندوق.. وهذه الساحة.. فلم يعد هناك متسع من الوقت للشور والقول وعلى الجميع أن يحترم مبدأ التعددية والقواعد الديمقراطية.. وكل عام وأنتم بخير.